أزمة قيم المواطنة وتداعياتها على الاستقرار الأمني للمجتمعات العربية في زمن الأزمات

أ.د النوي بالطاهر، جامعة الوادي / أ.د عاتكة غرغوط ، جامعة الوادي

الملخص

تتناول هذه المداخلة أزمة قيم المواطنة في المجتمعات العربية وتداعياتها المباشرة على الاستقرار الأمني في زمن الأزمات المركبة. ينطلق التحليل من فرضية أن المواطنة ليست مجرد رابطة قانونية، بل منظومة قيمية ترسخ المشاركة والمسؤولية والعدالة والمساواة، وأن ضعف هذه القيم يقوض العقد الاجتماعي ويعمق أزمة الثقة بين المواطن والدولة.

تبين الدراسة أن تآكل قيم المواطنة يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، انتشار التطرف والإرهاب، هشاشة الدولة وتفككها، وتداعيات إقليمية ودولية تشمل التهجير القسري والجريمة المنظمة. وتقترح الورقة مسارات عملية لإعادة تأسيس قيم المواطنة، من خلال إصلاح العقد الاجتماعي، تبني سياسات إدماجية عادلة، إدماج التربية على المواطنة في المناهج، تمكين الشباب والنساء، واعتماد حوكمة أمنية قائمة على الحقوق.

وتخلص المداخلة إلى أن تعزيز المواطنة الفاعلة ليس مجرد استحقاق ديمقراطي أو اجتماعي، بل يمثل استثمارا أمنيا ضروريا لضمان استقرار الدول والمجتمعات العربية في مواجهة الأزمات.

الكلمات المفتاحية

المواطنة، الأمن المجتمعي، العقد الاجتماعي، التطرف، الاستقرار السياسي، العالم العربي، الأزمات المركبة.

Abstract

This paper addresses the crisis of citizenship values in Arab societies and its direct implications for security and stability in times of complex crises. It argues that citizenship should not be reduced to a legal status but understood as a set of values—participation, responsibility, justice, and equality—that reinforce the social contract. The erosion of these values undermines trust between citizens and the state, weakening social cohesion.

The study shows that the decline of citizenship values leads to political instability, the spread of extremism and terrorism, state fragility and disintegration, as well as regional and international consequences such as forced displacement and organized crime. It further proposes practical pathways for restoring citizenship values through social contract reform, inclusive policies, civic education, empowerment of youth and women, and rights-based security governance.

The paper concludes that fostering active citizenship is not only a democratic or social imperative but also a crucial security investment for the stability of Arab states and societies in the face of crises.

Keywords

Citizenship, Community Security, Social Contract, Extremism, Political Stability, Arab World, Complex Crises.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر ما يسمى بـ"الأزمة المركبة"، حيث تتقاطع الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية في شبكة معقدة من التأثيرات المتبادلة، منتجة حالة هشاشة بنيوية غير مسبوقة .

فالحروب والنزاعات الجيوسياسية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والأزمات المالية المتكررة، وصعود الشعبويات، والتغيرات المناخية الكارثية، كلها تظهر أن العالم يعيش في زمن الارتباك البنيوي الذي يطال بنية الدولة الحديثة ومرتكزات النظام الدولي(UNDP, 2022) .

في هذا السياق العالمي، تبدو المجتمعات العربية أكثر عرضة لتداعيات هذه الأزمات، بحكم هشاشة بنياتها الداخلية وضعف منظوماتها السياسية والاقتصادية. غير أن التحدي الأبرز الذي يواجه هذه المجتمعات لا يتمثل في الضغوط الخارجية وحدها، بل في الأزمة العميقة لقيم المواطنة، والتي تكشف عن خلل في العلاقة بين الفرد والدولة. فالمواطنة، التي يفترض أن تكون أساس الانتماء والحقوق والواجبات، باتت في العديد من السياقات العربية مفهوما هشا، متآكلا بفعل الاستبداد السياسي، التفاوتات الاجتماعية، النزاعات الطائفية والجهوية، وغياب العدالة الاجتماعية (بادي، 2000؛ Bayat, 2017).

إن هذا التآكل في القيم المواطنية يؤدي إلى تفكك العقد الاجتماعي، ويعمق أزمة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. فبدلا من أن تكون المواطنة ركيزة للاستقرار وبناء الأمن المجتمعي، تتحول هشاشتها إلى أرضية خصبة لتنامي التوترات، وظهور حركات احتجاجية، وتصاعد النزعات الانفصالية أو التطرفية. وفي لحظة تاريخية يتسم فيها العالم العربي بموجة أزمات متداخلة – من الحروب الأهلية إلى الأزمات الاقتصادية والجائحة الصحية العالمية – يصبح البحث في أزمة قيم المواطنة وتداعياتها الأمنية ضرورة لفهم جذور الاضطرابات الأمنية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها المنطقة (Roy, 2017)؛ اليونسكو، 2017.(

من هنا، تنطلق هذه المداخلة من فرضية أساسية مفادها أن الاستقرار الأمني لا يمكن أن يبنى على مقاربة أمنية ضيقة أو على الردع العسكري وحده، بل يتطلب بالأساس إعادة تأسيس قيم المواطنة كإطار جامع يعيد ترميم العلاقة بين الفرد والدولة، ويضمن انخراط المواطنين في مشروع وطني جامع قادر على مواجهة الأزمات وتحويلها إلى فرص للتحول الإيجابي.

1- قيم المواطنة والأمن المجتمعي

تعتبر المواطنة مفهوما مركبا يتجاوز البعد القانوني المتمثل في رابطة الانتماء للدولة، ليشمل منظومة من القيم التي ترتكز على المشاركة الفعالة، المسؤولية، العدالة، المساواة، واحترام القانون (اليونسكو، 2017). في الأدبيات الكلاسيكية، عرف مارشال المواطنة باعتبارها مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التي تضمن اندماج الفرد في المجتمع (Marshall, 1950).أما هابرماس (Habermas, 1996) فيركز على بعدها التواصلي باعتبار المواطنة فضاء

للحوار العمومي الذي يمنح الأفراد القدرة على المشاركة في صياغة القرارات السياسية، ومن ثم تعزيز شرعية النظام الديمقراطي.

على صعيد آخر، يعرف الأمن المجتمعي كأحد أبعاد "الأمن الإنساني" الذي ظهر في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، حيث يشمل حماية الأفراد من التهديدات التي تمس حياتهم اليومية وهويتهم الثقافية والاجتماعية، وليس الاقتصار على حماية الدولة من التهديدات العسكرية .(UNDP, 1994) وبهذا المعنى، يصبح الأمن المجتمعي مفهوما وقائيا واستباقيا، يركز على صيانة التماسك الاجتماعي وضمان شعور الأفراد بالانتماء والثقة في مؤسسات الدولة.

وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن قوة العقد الاجتماعي وفعالية قيم المواطنة ترتبط إيجابيا بمستويات الاستقرار السياسي والأمني. فبوتنام (Putnam, 2000) يؤكد، في دراسته حول رأس المال الاجتماعي، أن المجتمعات التي تمتلك شبكات قوية من الثقة والتعاون هي أكثر قدرة على مواجهة التهديدات والحفاظ على الاستقرار. أما Almond & Verba (1963)فقد أبرزوا في كتابهم الكلاسيكي *The Civic Culture* أن الأنظمة الديمقراطية المستقرة تتأسس على ثقافة سياسية تقوم على الثقة، المشاركة، وقبول الآخر.

في السياق العربي، تتخذ أزمة المواطنة بعدا مركبا، إذ تضاف إلى تحديات بناء الدولة الحديثة إشكالات الهوية، الشرعية، والعدالة الاجتماعية. وهنا يبرز دور الأمن المجتمعي كجسر بين الفرد والدولة، إذ إن غياب المواطنة المتوازنة يعمق الإحساس بالتهميش والإقصاء، مما يترجم في أشكال متعددة من التوتر الأمني: احتجاجات، عنف رمزي، أو حتى نزاعات مسلحة(بادي، 2000؛ Roy, 2017).

من هذا المنظور، يمكن القول إن المواطنة والأمن المجتمعي وجهان لعملة واحدة: فكلما تعززت قيم المواطنة وازداد انخراط المواطنين في الشأن العام، ارتفعت مستويات الأمن والاستقرار. والعكس صحيح، إذ يؤدي ضعف المواطنة إلى هشاشة مجتمعية تهدد كيان الدولة نفسها، وهو ما يجعل الأزمة الأخلاقية والسياسية للمواطنة في العالم العربي إحدى أبرز بوابات عدم الاستقرار الأمني في زمن الأزمات المركبة(Bayat, 2017 ؛ البنك الدولي، 2022).

2- التداعيات الأمنية لأزمة قيم المواطنة

إن تآكل قيم المواطنة في المجتمعات العربية لا يعتبر مجرد مسألة ثقافية أو سياسية، بل يمثل تهديدا مباشرا للأمن المجتمعي والوطني. فحين تضعف الثقة بين المواطن والدولة، وتتفكك الروابط الاجتماعية الجامعة، تصبح الدولة والمجتمع معا عرضة لانفجارات أمنية داخلية قد تأخذ أشكالا متعددة. ويمكن حصر أبرز التداعيات الأمنية فيما يلي:

1. زعزعة الاستقرار السياسي

تؤدي هشاشة المواطنة إلى تراجع المشاركة السياسية، سواء عبر الانتخابات أو عبر الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. ومع غياب قنوات شرعية للتعبير، يلجأ المواطنون إلى الشارع بوصفه الفضاء البديل للاحتجاج. وقد بينت دراسات حول الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية أن ضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية ساهم في اندلاع موجات

من الانتفاضات والاحتجاجات، مثلما حصل خلال أحداث "الربيع العربي .(Bayat, 2017) "إن هذا الفراغ في الشرعية يعزز حالة اللااستقرار ويضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمات بوسائل سلمية.

2. انتشار التطرف والإرهاب

غياب العدالة الاجتماعية وتآكل المواطنة المتساوية يوفران أرضية خصبة للتطرف. إذ يجد الأفراد الذين يشعرون بالإقصاء والتهميش أنفسهم أكثر عرضة للانضمام إلى جماعات متطرفة أو مسلحة تقدم لهم "هوية بديلة" تعوض فقدان الانتماء الوطني .(Roy, 2017) وفي هذا السياق، شكلت التنظيمات الإرهابية مثل "داعش" نموذجا صارخا لتوظيف أزمة المواطنة عبر استقطاب المهمشين والمحرومين من حقوقهم.

3. هشاشة الدولة وتفككها

تظهر هشاشة الدولة بوضوح عندما تفقد القدرة على احتكار العنف الشرعي وتنظيم الفضاء العمومي. وقد بينت تجارب اليمن، ليبيا، وسوريا أن انهيار العقد الاجتماعي وتراجع قيم المواطنة ساهما بشكل مباشر في تفكك الدولة المركزية وصعود سلطات موازية قائمة على الولاءات الطائفية أو الجهوية (بادي، 2000؛ البنك الدولي، 2022). هذا التفكك يؤدي بدوره إلى صراعات مسلحة مزمنة تضعف فرص إعادة البناء.

4. انعكاسات إقليمية ودولية

لا تقف آثار أزمة المواطنة عند حدود الدولة الوطنية، بل تمتد إلى المجال الإقليمي والدولي. فقد ساهمت الأزمات الداخلية في تفاقم ظواهر مثل التهجير القسري، الهجرة غير النظامية، وتجارة السلاح والمخدرات، وكلها عوامل تهدد الأمن الإقليمي وتربك سياسات الدول المجاورة .(IOM, 2021) كما يؤدي غياب الاستقرار في منطقة ما إلى خلق "مناطق رخوة" تستغلها شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يضع الأمن العالمي برمته على المحك.

يمكن القول إن أزمة المواطنة في العالم العربي تنتج دائرة مفرغة :ضعف المواطنة يولد هشاشة أمنية، وهذه الهشاشة بدورها تعمق أزمة المواطنة .فالدولة التي لا توفر لمواطنيها العدالة والمساواة تفقد شرعيتها، ومع تراجع شرعيتها يتزايد العنف والاحتجاج، مما يضعف قدرتها أكثر فأكثر. ومن ثم، يصبح الاستثمار في تعزيز المواطنة ليس مجرد خيارا سياسيا أو اجتماعيا، بل شرطا ضروريا لأمن الدول والمجتمعات.

3– استعادة قيم المواطنة كمدخل للأمن: مسارات عملية وسياساتية

ترتكز استعادة الأمن المستدام في المجتمعات العربية على إعادة تأسيس علاقة الدولة بالمواطن عبر حزمة مترابطة من الإصلاحات المؤسسية، التربوية، والاجتماعية. الفكرة المركزية هي الانتقال من منطق ‘‘إدارة الأزمات’’ إلى سياسات التحول كما تقترح الورقة المرجعية للملتقى، مع إرساء مقاربة أمنية قائمة على الحقوق والعدالة الاجتماعية (UNDP, 1994).

1. إعادة بناء العقد الاجتماعي والشرعية

- **حوار وطني تشاركي** يدمج ممثلي الدولة والمجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص لصياغة تعاقد جديد حول الحقوق والواجبات وتوزيع الأعباء في زمن الأزمات(Habermas, 1996؛ UNDP, 2022).

- **مكافحة الفساد وتعزيز حكم القانون** باعتبارهما محركين للثقة العامة، عبر استقلال القضاء، شفافية الموازنات، وآليات مساءلة أمنية ومدنية(World Bank, 2022؛ UNDP, 1994).

- **عدالة انتقالية حيث لزم** لتضميد الصدمات الجماعية واستعادة الثقة، بما ينسجم مع أهداف الملتقى في تحويل الأزمة إلى لحظة إعادة تأسيس.

2. سياسات إدماجية لتقليص اللامساواة والحرمان

- **برامج حماية اجتماعية ذكية** (تحويلات نقدية مشروطة/غير مشروطة، دعم موجه، توسيع تغطية التأمينات) للحد من هشاشة الشرائح الأشد ضعفا.(World Bank, 2022)

- **سياسات سوق عمل نشطة** (تدريب، توجيه مهني، تحفيزات تشغيل) مع تركيز خاص على الشباب والنساء بوصفهم روافع استقرار ومواطنة فاعلة.(UNDP, 2022)

- ربط **العدالة المكانية** بالخدمات الأساسية (تعليم، صحة، نقل) لتقليص التفاوتات الجهوية التي تغذي "ولاءات ما دون الدولة.(Bayat, 2017) "

3. التربية على المواطنة والإعلام والتماسك المجتمعي

- **إدماج التربية على المواطنة العالمية**، التفكير النقدي، التربية الحقوقية، ومهارات الحوار في المناهج، مع تدريب المعلمين وتقويم يقيس الكفايات القيمية لا المعارف فقط (اليونسكو، 2017؛ اليونسكو، 2019).

- **محاربة الاستقطاب الرقمي** عبر برامج **الثقافة الإعلامية والمعلوماتية(MIL)** ، ومبادرات مواجهة خطاب الكراهية والتضليل بالشراكة مع المنصات والمجتمع المدني .

(Howard & Hussain, 2013؛ 2019 ,اليونسكو).

- دعم **الفضاء العمومي التداولي** (مناظرات محلية، مجالس أحياء، منصات تشاركية) لتوسيع قنوات المشاركة السلمية وترشيد الخلاف.(Habermas, 1996)

4. حوكمة أمنية قائمة على الحقوق

- إعادة تعريف الأمن بوصفه **أمنا إنسانيا/مجتمعيا** يدمج الوقاية الاجتماعية مع إنفاذ القانون، ويوازن بين متطلبات السلامة العامة وحماية الحقوق.(UNDP, 1994)

- **مساءلة قطاع الأمن** :مدونات سلوك، آليات شكاوى مستقلة، مراجعات برلمانية/قضائية، وتدريب الشرطة على مبادئ حقوق الإنسان وإدارة الحشود(UNDP, 1994 ؛World Bank, 2022).

- استثمار **شرطة المجتمع** وشراكات محلية للإنذار المبكر وحل النزاعات على مستوى الحي/البلدية لتعزيز الثقة وردع التطرف.(Roy, 2017)

5. تمكين الفئات الهشة كأولوية أمنية

- **تمكين الشباب** عبر ريادة الأعمال الاجتماعية، الاقتصاد الإبداعي/الرقمي، وبرامج خدمة مدنية تطوعية تعزز الانتماء وتبني رأس مال اجتماعي إيجابي(Putnam, 2000؛ UNDP, 2022).

- **تمكين النساء** في القرار المحلي والوطني، إذ ترتبط مشاركة النساء بتحسن نتائج الحوكمة الاجتماعية وسلامة المجتمع.(UNDP, 2022)

- ربط التمكين بآليات تمويل صغيرة/متناهية الصغر واحتضان مبادرات **الفن والثقافة** كمساحات مقاومة رمزية وترميم للثقة.(Bayat, 2017)

6. اللامركزية والموازنات التشاركية

- **تفويض صلاحيات وخدمات للبلديات** مع تمويل كافٍ ورقابة، لأن فجوة الخدمات على المستوى المحلي تقوض شرعية الدولة المركزية.

- تجريب **الموازنة التشاركية** وأدوات إشراك الجمهور في تحديد أولويات الإنفاق المحلي، مما يرفع الثقة ويقلص الشعور بالإقصاء.(Putnam, 2000)

7. مؤشرات قياس وتحسين مستمر(Roadmap)

- وضع **لوحة قيادة** بقياسات دورية:

  - الثقة في المؤسسات، المشاركة الانتخابية/المدنية، مؤشرات **الحوكمة والصوت والمساءلة**، معدلات الجريمة والعنف، رأس المال الاجتماعي (Almond & Verba, 1963؛ Putnam, 2000؛ World Bank, 2022).

- اعتماد **تقييمات أثر على المواطنة** (Civic Impact Assessments)قبل السياسات والبرامج.

- إنشاء **مرصد وطني للمواطنة والتماسك** يربط الجامعات بالمجالس المحلية والأمنية لإنتاج معرفة تطبيقية، اتساقا مع دعوة الملتقى لـ"عقد إبستيمولوجي" عابر للتخصصات

تظهر التجارب أن تعزيز المواطنة ليس كلفة زائدة بل استثمارا أمنيا :فكل نقطة تكسب في الثقة والمشاركة تترجم انخفاضا في احتمالات العنف والتطرف، وارتفاعا في قابلية المجتمع للتكيف الإيجابي مع الأزمات (Almond & Verba, 1963؛ Putnam, 2000 ؛ UNDP, 1994). وعليه، فإن المقاربة الموصى بها تتكامل مع رؤية الملتقى لتحويل ''الأزمة'' إلى فرصة للتحول.

الخاتمة

إن أزمة قيم المواطنة في العالم العربي ليست مجرد أزمة أخلاقية أو ثقافية، بل تمثل أحد الجذور الأساسية لعدم الاستقرار الأمني. ومع تعاظم الأزمات العالمية والإقليمية، يصبح تعزيز المواطنة الفاعلة شرطا لبناء استقرار دائم. إن الانتقال من إدارة الأزمات إلى سياسات التحول يتطلب إعادة تأسيس لعلاقة المواطن بالدولة على قاعدة المشاركة والثقة والعدالة.

قائمة المراجع

- اليونسكو .(2017) .*التربية على المواطنة العالمية: موضوعات وكفاءات* .باريس: اليونسكو . https://unesdoc.unesco.org/
- اليونسكو .(2019) .*التربية الإعلامية والمعلوماتية: سياسات واستراتيجيات* .باريس: اليونسكو . https://unesdoc.unesco.org/
- بادي، ب .(2000) .*الدولة المستوردة في العالم العربي* .بيروت: دار الكتاب الجديد.
- Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton University Press.
- Bayat, A. (2017). *Revolution without revolutionaries: Making sense of the Arab Spring*. Stanford University Press.
- Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy*. MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/1564.001.0001
- Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). *Democracy's fourth wave? Digital media and the Arab Spring*. Oxford University Press.
- International Organization for Migration (IOM). (2021). *World migration report 2022*. https://worldmigrationreport.iom.int/
- Marshall, T. H. (1950). *Citizenship and social class*. Cambridge University Press.
- Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.
- Roy, O. (2017). *Jihad and death: The global appeal of Islamic State*. Oxford University Press.

- United Nations Development Programme (UNDP). (1994). *Human development report 1994: New dimensions of human security*. Oxford University Press. http://hdr.undp.org/
- United Nations Development Programme (UNDP). (2022). *Arab human development report 2022*. https://ahdr.undp.org/
- World Bank. (2022). *World development report 2022: Finance for an equitable recovery*. World Bank. https://www.worldbank.org/